

ولكل رأى وجهته ، ومنطق صاحبه الذى لاينكره العقل ، ولايرفضه المنطق السليم :
ولوكان الرأى واحداً فى كل قضية من القضايا التى عرضنا لها فى هذا الكتاب ، لكانت
من الحقائق المسلم بها ، ولأصبحت من النظريات العامة التى تسود بقوتها الخاصة الذاتية ،
وتلتقى عندها وجهات النظر مهما كثر الناظرون فيها ، والباحثون عنها .
وإذا كنّا نسلم بتعدد الآراء فى القضية الواحدة ، وبأن لكل رأى منها حظّه من
الوجهة ، وتقبّل المنطق له ، فإنه لايمكننا التسليم بالتكافؤ بين الرأىين ، ولابتعادل كفتى
الميزان بينهما ، فإن ذلك التكافؤ أو التعادل بعيد فى مثل مانجن بصده من قضايا الأدب
والنقد .

وما يقال فى عدم إمكان التعادل أو التكافؤ يقال أيضاً فى رجحان إحدى الكفتين
رجحانا واضحاً على الكفة الأخرى ، إذ لو كان هذا الرجحان على درجة كبيرة من
الوضوح شالت اللغة الأخرى ، بحيث لم يعد لها حظ من الاعتبار فى معرض الفكرة أو
الرأى .

وإذا لم يكن هناك تعادل بين الرأىين ، أو رجحان بين لأحدهما ، فلن يبقى هنالك إلا
مجال واحد ، هو مجال « الاختيار » لواحد من الاتجاهين أو الرأىين ، بحسب ما يتقبله ذوق
القارئ البصير ، وتصوّره للفنّ الأدبى ، من غير محاولة لإصدار حكم بالخطأ إذا خالف
مايرى ، أو بالصواب إذا وافق ذوقه وتصوره .

ولا يقتصر هذا الرأى الذى نقدم به (قضايا النقد الأدبى) على فن الأدب أو نقده
فحسب ، بل إنه يتجاوزهما إلى الفنون الإنسانية جميعاً ، لأن هذه الفنون يحتكم فى تقويمها
إلى الذوق والتقدير ، أكثر مما يحتكم فيها إلى أصول مقررة ، أو قواعد ثابتة .

وقد يكون من المناسب فى هذا المقام أن أقرّر للحقيقة والتاريخ أن موضوعات هذا
الكتاب تمثل خلاصة للمحاضرات التى ندبنتى الجامعة العربية لإلقائها على طلاب معهد
البحوث والدراسات العربية العالية ، ثم طبعت على نفقتها الطبعة الأولى الخاصة بها ، ثم
نشرت مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الثانية التى نفدت منذ عشر سنوات .